تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية

أ . سلمان حسين[1]

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة ، وذلك من خلال البحث عن مختلف الأسباب والعوامل التي من شأنها أن تحسن في الإستفادة من تدفقاته .

بحيث تحتاج الدول العربية إلى المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الإقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر بالإضافة إلى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة، وبعد تحليل ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية اتضح أن هذه الأخيرة قد نجحت في تحقيق انجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005-2009) ، حيث قفزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال هذه الفترة إلى نحو 376 مليار دولارأي ما يعادل 5 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال السنوات الخمس السابقة لها، كما تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال نفس الفترة إلى نحو 129 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة ، إلا أنه لا تزال حصة المنطقة من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الإقتصادية الأخرى، حيث لم تبلغ بعد الحجم المنشود في ضوء الإحتياجات التمويلية لدول المنطقة، رغم تحسنها بدرجة ملحوظة إلى 7% عام 2009 مقارنة بنحو 0,4% فقط عام 2000 لتنخفض إلى 3,53 عام 2012، فضلا عن التحفظات العديدة على التوزيع القطاعي والجغرافي لتلك التدفقات الأمر الذي يشير إلى وجود بعض المعوقات التي لم يتم إزالتها كليا بعد .

الكلمات المفتاح: الإستثمارالأجنبي المباشر، مناخ الإستثمار، التنافسية .

[1] أستاذ مساعد –أ–، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

Abstract:

This research aims to study and analyze inward FDI to the Arab countries in recent years, through searching for different reasons and factors that can boost benefiting from its flows.

The Arab states need additional inflows of foreign direct investment in order to stimulate economic growth, create more job opportunities and reduce poverty in addition to the urgent need for the modern technological procedures. Analyzing the features of inward FDI to the Arab countries showed that the latter have succeeded in making record achievements in terms of attracting foreign direct investment during the period (2005-2009), where FDI inflows towards countries in this region during this period jumped to about 376 billion dollars, the equivalent offive times the total inflows during the past five years, with double-dinter-Arabdirect investment flows during the same period to about 129 billion dollars exceeding seventimes total flows of the same period. However, the Arab region's share of total global flows is still small compared to the share of other economic regions, and has not yet attained the desired size given the financing needs of the countries in this region, although it improved significantly to 7% in 2009 compared to only 0.4% in 2000, before dropping to 3.53 in 2012, besides the numerous reservations on sectorial and geographical distribution of those flows, which indicates the presence of some obstacles that have not yet been completely removed.

Key words: foreign direct investment, investment climate, competitiveness.

المقدمة:

تسعى البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال نحو انجاز عملية التنمية الاقتصادية فيها و ذلك كي تنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة، غير أن هذه البلدان مازلت تعاني العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق ذلك الانجاز الذي يمثل بالطبع شغلها الشاغل، و من أهم المشكلات المشار إليها مشكلة التمويل التي ترجع في الأساس إلى أسباب هي في حقيقتها مشكلات مزمنة تعاني منها اقتصاديات تلك البلدان النامية.

ففي مواجهة العجز في التمويل المحلي، كان اضطرار تلك البلدان إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، سواء كانت قروضا أو استثمارات مباشرة، وإزاء مشاكل الإقراض و إفرازات أزمة الديون الخارجية تبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لما يحمله معه من عناصر مهمة للتنمية و برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الآن العديد من البلدان النامية.

ففي إطار عولمة إقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من البلدان العربية إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، و لتحقيق ذلك

كان عليها أن تعمل على جلب اكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

و لقد اثبت الاستثمار الأجنبي مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فان العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فان عليها أن تقوم تأثيره المحتمل بعناية و واقعية.

إن المأثور التقليدي لإقتصاد التنمية قد نظر باستمرار إلى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية نظرة حسنة، و هو منظور ناشئ مباشرة عن الإفتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة و التي تتمثل في التكنولوجيا و حتى الإدارة و مهارة التسويق، كما أن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد المنافسة في الدولة المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

لذلك نجد أن صانعي السياسات الإقتصادية في الدول النامية يولون أهمية بالغة للإستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بهذه الدول وهنا بعد أن أدت هذه الإستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة و حديثة التصنيع على حد السواء.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة سواء التقنية أو الإيجارية، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية للدول المضيفة، كما أن الحصول على التقنية من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى إستفادة المؤسسات المحلية للبلد المضيف من تواجد هذه التقنية، و ذلك من خلال الأفكار الجديدة في العملية الإنتاجية ونوعية التدريب العملي للعمالة المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في البلد المضيف.

و بناء على ذلك، أضحى من أولويات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة تبني الإصلاحات الإقتصادية و تهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

و من جانب آخر فإن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية يؤدي إلى خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية و نظرائها من الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في البلد المضيف، و بالتالي يكون على المؤسسات المحلية أن تغير و تطور في منشآتها إن أرادت الحفاظ على بقائها و إستمرارها في النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين و إضفاء الفعالية على منتجات المؤسسات الوطنية

للبلد المضيف.

وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنا ، والتي تتمثل في: ماهو تـأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على آداء قطاع الصناعة بالدول العربية ؟

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع من أهم جوانبه سوف نتعرض في القسم الأول من البحث إلى المفاهيم الأساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشروفي القسم الثاني سوف نتطرق إلى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى الأداء الصناعي أما في القسم الثالث سوف ننتقل إلى الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وما مدى تأثيره على قطاعها الصناعي .

أولا : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1- 1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1].

أما بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة :

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

ونشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى(5 سنوات أو

1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003)، ص 251.

أكثر).

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، و يتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[1].

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية ، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة.

قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".[2]

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع .

1- 2: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد سبق و أن ذكرنا عند تحديدنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أن ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى :

---

[1] O.C.D.E, définitions des référence détallé des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.

[2] Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, économie internationale, 10e édition, (Economica, Paris, 1996), P822

- استثمارات مشتركة.
- استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1- 2- 1 الاستثمار المشترك : يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع.

و من خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:

-اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك .
- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

و تجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع[1]

و في الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع.[2]

1- 2- 2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الاشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق

[1] عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،(مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989) ، ص 34-35.

[2] فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر، 1998) ، ص29.

إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)[1]

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد ، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي،إلى جانب الحذر من إحتمالات الوقوع في حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

ويجدر الذكر أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى الدول المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

ثانيا : دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى الأداء الصناعي

2- 1: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التأهيل و ترقية المهارات:

إن للإستثمار الأجنبي المباشر أثرا مباشرا على تنمية و تطوير الموارد البشرية بالدول المضيفة، و ذلك من خلال توفير فرص العمل المؤهل و إمكانية التدريب الإضافي، بالإضافة إلى مختلف التحفيزات المقدمة للموظفين من أجل رفع مهاراتهم.

2- 1- 1 تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التأهيل[3] : بصفة عامة، تتميز اليد العاملة التي يتم إعتمادها في إنتاج السلع الموجهة بالدرجة الأولى نحو

---

1 Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.(Edition Armand colin .paris.1996), p 8.

2 عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ، ص35.

3Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales, (conomica, Paris, 1984), P 207 .

التصدير بمستوى تأهيلي ضعيف، و نجد كمثال على ذلك تركيب المنتجات الإلكترونية في الدول الآسياوية، بحيث كانت نسبة 90٪ من اليد العاملة التابعة للفروع الأجنبية، هي يد عاملة نسوية، وحتى و إن كان التأهيل ذو مستوى عالي فإنه لا يمكن إعتباره إيجابيا بالنسبة للدول النامية المضيفة، وذلك لأنه ليس بإمكان أي صناعة محلية إستغلال هذه اليد العاملة المؤهلة، نظرا للخصائص الوظيفية بالدول النامية، و التي لا ترق إلى المستوى المطلوب.

إن مستوى التأهيل يرتفع- بصفة عامة- في حالة إنتاج السلع الموجهة للطلب المحلي، و التي يكون قد شرع في إستهلاكها قبل دخول الشركة متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تستعمل طرقا أكثر مردودية مقارنة مع نظيراتها من المؤسسات المحلية، و هذا بفضل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة التي يتم الإعتماد عليها في الإنتاج، كما أن هذا المستوى العالي من التأهيل لا يعتبر إيجابيا للدول النامية المضيفة إذا لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير المؤسسات المحلية، حيث نجد أن العامل الذي وظف في الشركة متعددة الجنسيات، و الذي إنتقل إلى العمل في مؤسسة محلية، لا يمكن له أن يقدم خبراته، و ذلك لأن المؤسسات المحلية تستعمل أنماط إنتاج أقل، مقارنة مع الشركة متعددة الجنسيات، كما هو الشأن بالنسبة للجانب الإداري كالمسيرين و الماليين و التقنيين، لأن الشركة متعددة الجنسيات تستعمل طرق و وسائل إدارة أكثر حداثة مما هو موجود بالمؤسسات المحلية، و بالتالي فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة على بلوغ نفس مستوى الشركات متعددة الجنسيات.

2- 1- 2 تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ترقية المهارات:

أ- مستوى التعليم الرسمي: ينطوي على ثلاث مستويات رئيسية :[1]

- **المستوى الأول :** التعليم الإبتدائي.
- **المستوى الثاني:** التعليم الثانوي.
- **المستوى الثالث:** التعليم ما بعد المدرسي.

إن دور الشركات متعددة الجنسيات يكون محدودا في المستوى الأول والثاني، غير أنه أكثر أهمية في المستوى الثالث. فبالنسبة للتعليم الإبتدائي، نجد أن الفروع الأجنبية تمنح فرصها حسب ما تفرضه الظروف المحلية، و مثال على ذلك وضع تسهيلات الإنتاج في المناطق المعزولة أو في حالة محدودية الإتصال

[1] Unctad, World investment report 1994: Transnational corporations, Employment and the work place, P217

بالمجتمع المتمدرس، فقد يحصل ذلك في بعض العمليات الفلاحية أو المنجمية، بحيث قد تكون هذه الشركات مسؤولة عن مجموعة من الخدمات، كالخدمات الصحية و التربوية.

و بالنسبة لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الثاني، نجد أن ذلك يتم وفق شكلين عامين: الأول يتمثل في تزويد الثانويات بالدعم المالي و كذا المختصين، أما الشكل الثاني فيتمثل في منح فرص التعليم بالنسبة للذين لم يستفيدوا أو إستفادوا بقسط قليل من النظام العام للتعليم. فقد يحصل العمال ذوي المؤهلات الضعيفة على القراءة و الكتابة و تعلم الرياضيات في مكان العمل، حيث أن إستفادة الأفراد من هذا النوع من التعليم يسمح بوجود إتصال داخلي فعال، و ذلك من خلال تفعيل إستيعاب التعليمات و التحذيرات للعمال.

أما بالنسبة للمستوى الثالث، يمكن القول بأن دور الشركات متعددة الجنسيات يحضى بأهمية بالغة، و ذلك من خلال الدور المباشر الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات في توفير التمدرس و التكفل بالعمال من أجل تعليم أفضل و توفير فرص الشغل للعمال ذوي المهارات العالية في الهندسة و التجارة و غيرها.

إن قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل تتوقف على مضمون هذا الإستثمار، إذ أنه في الحالة التي يتم خلالها إنشاء وحدات إنتاج جديدة، يكون خلق مناصب العمل أكبر من الحالة التي يتم فيها إقتناء أو الإندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الأمر المؤكد بالنسبة للعمل أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثارا على إعادة التوزيع القطاعي للعمل و على نوعيته و إنتاجيته[1].

ب- تدريب العمال: يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على تدريب العمال بالدول النامية المضيفة[2]، و حتى يمكننا التعرف على مدى تحقيق ذلك، نقوم بدراسة كل من العوامل المؤثرة على التدريب، درجة و شكل التدريب[3].

-العوامل المؤثرة على التدريب : إن توفير التدريب لعمال الشركات متعددة الجنسيات يعتبر أهم مساهمة لها من أجل تنمية الموارد البشرية في البلدان

1. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص253.

2 براكاش لونجاني و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ، التمويل و التنمية، يونيه 2001، ص 07.

3 Unctad, World investment report 1994, P219.

المستقبلة[1]، غير أن هناك بعض العوامل التي تحدد مقدار التدريب، أنواعه الناتجة عن هذه الشركات و أثرها المحتمل على أسواق العمل المحلية، تتمثل هذه العوامل في : شكل الصناعة، حجم الإستثمار، مدة النشاط في البلد، طبيعة النشاطات المباشرة فيها و أسلوب الدخول في السوق المحلية.

إن الإستثمارات الجديدة تتطلب إستثمارا إبتدائيا في التكوين أكبر مقارنة مع عملية الدمج التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات.

كما أن السياسات الحكومية تعمل على تشجيع ترقية البرامج التدريبية في الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك بتقديم الحوافز المناسبة لها و للعمال، كما تقوم بتوفير برامج بديلة تؤدي نفس الدور، غير أن نوع التدريب المقدم من طرف الشركات متعددة الجنسيات يتأثر بقيم وثقافة الأعمال الغالبة في البلد الأم، حيث أن بعض الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى المغالات في المكافآت النقدية والتدريبات الفردية، بينما البعض الآخر يعتمد على التدريب الجماعي والمكفآت غير النقدية للراغبين في التدريب، كما أن حجم الفرع الأجنبي يعتبر عاملا مهما في إختيار نوع التدريب، حيث تعمل الفروع الكبيرة على تقديم برامج تدريب رسمية ومتخصصة لعمالها، بينما تهتم الفروع الصغيرة ببرامج تدريب مؤقتة و غير رسمية.

بالإضافة إلى ما سبق، تعتبر الإستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في السلم الوظيفي للنشاطات و في مختلف الأماكن مؤثرة على مقدار و نوعية التدريب والطريقة التي يتوزع بها بين الشركة الأم و فروعها المنتشرة عبر مناطق العالم[2] :

ففي الشركات المعتمدة على إستراتيجيات التفرد (Stand alone)، يتحدد مقدار و نوعية التدريب بالظروف المحلية لتسيير الإنتاج في السوق المحلي، فالقدرات الخاصة بالشركة مثل المهارات التكنولوجية و التسويقية، تعتبر عاملا مهما لنجاح أي شركة تعمل في الخارج.

- **درجة و شكل التدريب**: تعمل أغلبية الشركات متعددة الجنسيات على منح تسهيلات وبرامج من أجل تدريب عمالها، و تكون درجة التدريب في فروعها

[1] - منظمة الخليج للإستشارت الصناعية، آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون، التعاون الصناعي، العدد 86 ، 2001 ، ص100.

[2] Unctad, World investment report 1994, P219,220.

الخارجية –في العادة– مماثلة لما توفره في البلد الأم[1].

و عموما، نجد أنه قد مثل متوسط الإنفاق على تدريب العامل الواحد في الفروع الأجنبية السويدية حوالي ثلاثة أرباع ما تدفعه الشركات الأم، و نفس العملية تحدث في اليابان، حيث تقوم الشركات اليابانية بإنفاق أموال معتبرة على التدريب و إعادة التدريب لعمالها في البلدان المستقبلة مقارنة مع ما يحصل عليه العمال من تدريب في الشركات الأم. نشير كذلك إلى أن إنفاق الشركات متعددة الجنسيات على التدريب في فروعها الأجنبية يفوق بكثير ما هو عليه في نظائرها من الشركات المحلية للدول المستقبلة، فدراسة نشاطات التدريب في الشركات متعددة الجنسيات بكل من تايلندا، ماليزيا، نيجيريا و تركيا تؤكد أن الفروع الأجنبية تنفق على التدريب أكثر من نظيراتها المحلية.

كما أن التدريب المنجز في الخارج من طرف الشركات الأجنبية التابعة للبلدان المتقدمة يعتبر أكبر من ذلك التابع للبلدان النامية، و ذلك بإعتبار أن نوعا من التدريب الذي توفره هذه الشركات قد يحصل خارج البلاد المستقبلة، فقد يكون في مركز القيادة، كما قد يكون ممولا من طرف الشركة الأم[2].

و من هنا، فإن الفرص التكنولوجية في هذه الشركات تختلف من صناعة لأخرى و حسب نوع العمال المستخدمين، فمثلا يميل التدريب الذي تتكفل به الشركات الصناعية السويدية إلى الإرتباط بكثافة البحث و التطوير في هذه الشركات حسب الصناعة. و بالنسبة للفروع لأجنبية اليابانية، نجد أن هذه الأخيرة تركز إهتمامها نحو تدريب العمال في مجال الصناعات الكهربائية، الميكانيكية والكيميائية.

في الأخير، نذكر كذلك بأن حجم التدريب لا يختلف فقط بحسب فئة العمال و نوع الصناعة، و إنما أيضا حسب إستراتيجية التوغل، طبيعة التكنولوجيا و أساليب التسيير المستعملة من طرف الفروع الأجنبية، فمثلا عندما قامت شركة "Ford Motors" بإنشاء مشروع جديد بشمال المكسيك، عملت على الإستثمار بقوة في التدريب، وخاصة التدريب المتعلق بنظام الإنتاج، فتحصل العمال الجدد على 700 ساعة تقريبا في قسم مكثف قبل بداية العمل، كما قضى ثلاثمائة عامل تقني

1 Bernard Bellon et Ridha Gouia, investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, (Economica, Paris, 1998), P135.

2 Unctad, World investment report 1994, P221.

بين شهر و ثلاثة أشهر تدريبا في الخارج[1].

2- 2: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية و أنظمة التسيير والإدارة بالدول النامية المضيفة:

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر على أنها مجرد آلية لجذب التدفقات التمويلية، و إنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة المتمثلة في تعميق مفهوم تخفيض كلفة الإنتاج عن طريق إقتصاديات الحجم، إستزراع أنظمة الإدارة المتقدمة، النهوض بالقدرات البشرية، الإرتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية و تحسين القدرة التنافسية لتلك الإستثمارات بالدولة المضيفة[2]

و تعتبر الإدارة أحد أهم إنشغالات العديد من الدول التي تسعى إلى تحسين أداء إقتصادياتها، فالإدارة هي أحد عناصر الإنتاج التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من مؤسسات الأعمال و الإقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي[3].

و بالنسبة إلى الدول النامية، فنجد أن في الكثير منها تغيب فعالية الإدارة والتنظيم و عدم كفاءتها عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة و النقص الفادح في البرامج التكوينية[4]، هذا بالإضافة إلى مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج، من حيث الكم والجودة، الأمر الذي ساعد على تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، و بالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات و مساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور و النقص في المهارات و الكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المؤسسات العامة.

و في هذا الإطار يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة و التنمية بالدول النامية في كثير من المجالات منها [5]:

- تنفيذ برامج التدريب و التنمية الإدارية في الداخل و في الدول الأم.

---

1 Ibid, P222.

2 خليل حمداني، ورقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تونس، 1998، ص38.

3 عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة ،مصر،2003، ص 460.

4 فارس فضيل، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الإقتصادية ؟ و إلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية ؟ ، الجزائر، 2004 ، ص17.

5 عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، إضافة إلى ما سبق، ص460.

- العمل على تقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- إستفادة المؤسسات الوطنية من نظيراتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات من الأساليب الإدارية الحديثة عن طريق التقليد أو المحاكاة.
- إثارة حماس المؤسسات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المترتبة عن الشركات متعددة الجنسيات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالمؤسسات الوطنية و التنمية الإدارية في الدول النامية المستقبلة للإستثمار الأجنبي المباشر، فقد يؤدي إرتفاع الأجور و الحوافز التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات إلى هروب الكوادر الحالية من المؤسسات الوطنية للعمل بالأولى، بينما تظل المؤسسات الوطنية تعاني ليس فقط من نقص أو هروب وهجرة الكوادر، بل أيضا تكون مطالبة بالمساواة في الأجور والحوافز و شروط العمل بين عمالها و نظرائهم في الشركات متعددة الجنسيات[1].

كما أن الدراسات و الأبحاث التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص البحث عن الإستثمار في فروع النشاطات الصناعية التي تكون للدولة المضيفة فيها ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى يزيد في مستوى الإنتاج ويرفع من قيمته في السوق المحلية و الأجنبية[2].

و قد أشار بورتر كذلك إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الرفع من الإنتاجية الوطنية عن طريق دفع المؤسسات المحلية إلى الإبتكار، وبالتالي يكون بإمكانها إكتساب مكانة تنافسية في السوق المحلية و الدولية.[3]

ثالثا :الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتأثيره على تنافسية قطاعها الصناعي :

3 - 1: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية:

لقد نجحت مجموعة الدول العربية في تحقيق انجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وجاء ذلك بفضل عوامل جاذبة وأخرى

---

[1] فيدون نيكولايدس، سياسات الإستثمار في إقتصاد عالمي متكامل، http://ipackacst/ipac/ipoc.exe.

[2] Michel Delapierre et Christian Milelli, Firmes multinationales : des entreprises au cœur d'industries mondialisées, (Vuibert, Paris, 1995), P135.

[3] M.Porter, l'avantage concurrentiel des nations, (inter-éditions, Paris, 1993), P 652.

دافعة،تركزت الجاذبة منها محليا في الإ صلاحات التي انتهجتها الحكومات العربية، وخاصة في الآونة الأخيرة، في البنية التحتية والجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية بما أضفى مزيدا من المرونة على بيئة ممارسة الأعمال مع تحسن تصنيفها السيادي وو ضعها وترتيبها في المؤشرات الدولية، إضافة إلى ارتفاع معدلات العائد على الا ستثمار في المنطقة مقارنة بنظيرتها بالخارج ، أما بالنسبة للعوامل الدافعة فبعضها يرتبط بأداء الاقتصاد العالمي وتحركات الشركات متعددة الجنسيات، والآخر يرتبط بردود الفعل على المستوى الإقليمي، حيث فضل العديد من المستثمرين العرب الإبقاء على ا ستثماراتهم داخل المنطقة تجنبا لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ومن ثم حققت الاستثمارات العربية البينية قفزات متتالية.

إلا انه وعلى الرغم من تلك الانجازات لا تزال حصة المنطقة من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الاقتصادية الأخرى، حيث لم تبلغ بعد الحجم المنشود في ضوء الاحتياجات التمويلية لدول المنطقة، رغم تحسنها بدرجة ملحوظة إلى7 % عام 2009 مقارنة بنحو0.4 % فقط عام 2000 ، فضلا عن التحفظات العديدة على التوزيع القطاعي والجغرافي لتلك التدفقات، الأمر الذي يشير إلى وجود بعض المعوقات التي لم يتم إزالتها كليا بعد.

ولا شك أن مواجهة تلك التحديات تتطلب عملا جماعيا مستمرا ليس من جانب الحكومات فحسب بل يمتد ليشمل المؤسسات العربية الخا صة والإقليمية لمواجهة التحديات والمستجدات على نحو فعال مع ضرورة إدراك أن تحسين مناخ الا ستثمار عملية مستمرة عبر الزمن في ضوء الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة ترتكز على تعزيز مزايا الموقع وحجم السوق وتسريع وتيرة النمو وتخفيض تكلفة المعاملات والخدمات والإنتاج وتفعيل المنافسة الكاملة وتحسين مهارات العمالة إلى جانب دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وبما يعني انتهاج حزمة من السياسات من شأنها الحفاظ على تواصل النمو في الاستثمارات الواردة وخاصة تلك التي تعظم القيمة المضافة وتدعم نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الادارية والفنية ، وتضمن توزيع أكثر عدالة لهذه التدفقات فيما بين مختلف الأقاليم الجغرافية داخل القطر الواحد ، وكذلك فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية بما يؤدي في النهاية إلى استفادة قطاع عريض من مواطني المنطقة من منافع الاستثمار[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثماروائتمان الصادرات، نحو بيئة جاذبة للإستثمار في الدول العربية،العدد الفصلي الثالث 2010، ص3 .

ومن أجل القاء الضوء أكثر على مختلف التطوات التي عرفها الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم 1 :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	الحصة من اجمالي الدول العربية 2012	معدل النمو 2012/2011
						%	%
السعودية	39456	36458	29233	16308	12182	25,59	(25,3)
قطر	3779	8125	4670	(87)	327	0,69	475,86
مصر	9495	6712	6386	(483)	2798	5,88	679,3
لبنان	4333	4804	4280	3485	3787	7,95	8,66
الإمارات	13724	4003	5500	7679	9602	20,17	25,04
السودان	2601	1816	2064	2692	2466	5,18	16,6
الجزائر	2593	2746	2264	2571	1484	3,12	(8,39)
ليبيا	3180	3310	1909	-	-	-	-
الأردن	2826	2413	1651	1474	1403	2,95	(4,82)
سلطنة عمان	2952	1485	1243	739	1514	3,18	4,87
تونس	2759	1688	1513	1148	1918	4,03	67,07
سورية	1467	2570	1469	-	-	-	-
المغرب	2487	1952	1574	2568	2836	5,96	10,44
العراق	1856	1598	1396	2082	2549	5,35	22,4
البحرين	1794	257	156	781	891	1,87	14,08
الكويت	(6)	1114	456	855	1851	3,89	116,49
اليمن	1555	129	189	(518)	349	0,73	167,37
الصومال	87	108	112	102	107	0,22	4,9
جيبوتي	229	100	27	78	100	0,21	28,2
فلسطين	52	301	180	214	244	0,51	14,02
موريتانيا	343	(3)	131	589	1204	2,53	104,41
إجمالي الدول العربية	97562	81686	66403	42277	47612	100	12,62
الدول النامية	668439	530289	637063	735212	702826	-	(4,4)
نسبة الدول العربية إلى الدول النامية	14,6	15,4	10,4	5,75	6,77	-	_
العالم	1816398	1216475	1408537	1651511	1350926	-	(18,2)
نسبة الدول العربية إلى العالم	5,37	6,71	4,71	2,56	3,53	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير الإستثمار العالمي 2013 .

من خلال الجدول يتبين لنا أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من 5,37%عام 2008 إلى 6,71 %عام 2009 لتنخفض إلى 4,71 %عام 2010 و 2,56% سنة 2011 ليرتفع مرة أخرى بعض الشيئ إلى مستوى 3,53 سنة 2012.

كما تشير البيانات أيضا إلى انخفاض التدفقات الواردة إلى دولتين عربيتين فقط هما السعودية والجزائر، فيما ارتفعت في الدول العربية الأخرى (باستثناء سوريا وليبيا).

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليها بمعدل يقارب 25,3% فإنها حافظت على تصدرها لقائمة الدول العربية كأكبر دولة مضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 12,182 مليار دولار وبحصة بلغت 25,59% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات بتدفقات بلغت 9,602مليار دولار بحصة 20,17 % ، ثم لبنان التي ارتفعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 8,66% لتحتل المرتبة الثالثة بتدفقات بلغت 3,787 مليار دولار وبحصة 7,95% .

3 - 2: الأداء التنافسي لقطاع الصناعة بالدول العربية :

هناك جدل واسع حول مفهوم التنافسية الوطنية وماهي المؤشرات التي تقيسها ، فتقارير التنافسية الدولية والإقليمية مثل تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي و تقرير التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط تستند إلى مفهوم للتنافسية يحاول تلخيص البيئة الإقتصادية والمالية والمؤسسية التي تسهل العمليات الإنتاجية للمؤسسات بما يرفع النمو ورفاهية المجتمع[1].

إن تنافسية القطاع الصناعي لا تعمل في فراغ فهي نتاج وضع تنافسي كلي ، لذا فإنه من المناسب الإشارة باختصار لأهم مؤشرات التنافسية للدول العربية وتلك الخاصة بالدول المرجعية (تركيا والصين) باعتبارهما من أهم الدول المنافسة للدول العربية في أسواق صادراتها سواء في دول الوطن العربي وشمال افريقيا أو في أسواق المجموعة الأوربية .

فإذا ما أخذنا على سبيل المثال مؤشر الرقم القياسي للتنافسية الصادر عن تقرير التنافسية العالمي لمنتدى العالم الإقتصادي لعام 2014/2013 فإنه يلاحظ أن الدول العربية المشمولة بالرقم (15 دولة) من بين 148 دولة تأخذ المراتب الموضحة في الجدول الموالي :

1 بلقاسم العباس، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،المعهد العربي للتخطيط،يوليو2009،ص 49.

جـدول رقـم 2 :ترتيـب الـدول العربيـة الـواردة في تقريـر التنافسـية العـالمي مقارنـة بالـدول المرجعيـة (2014/2013)

الدولة	المرتبة
قطر	13
الامارات	19
السعودية	20
عمان	33
الكويت	36
البحرين	43
الأردن	68
المغرب	77
تونس	83
الجزائر	100
لبنان	103
ليبيا	108
مصر	118
موريتانيا	141
اليمن	145
الصين	29
تركيا	44

Source :world economic forum , the global competitiveness report 2013-2014 , p15

هناك خمس دول عربية (قطر، الإمارات، السعودية ،عمان والكويت) تقـع ضمن مراتب الربع الأول الأفضل (1-37) في حين تقع دولتين (البحرين والأردن) ضمن مراتب الربـع الثـاني الأفضـل (37-74) وتقـع كـل مـن (المغـرب، تـونس، الجزائر، لبنان و ليبيا) ضمن مراتب الربع الثالث (74-111) وتقع كل من مصـر ، موريتانيا واليمن ضمن مراتب الربع الرابع والأخير (111-148) .

إن مثل هذا الأداء يستدعي التعرف على أهـم محـددات التنافسية وترتيبهـا ضمن 148 دولة، وتتضمن هذه المحددات ثلاث فئات رئيسية حسـب وجهـة نظـر معدي التقرير، وهي :

- المتطلبات الأساسية (المؤسسات، البنية الأساسـية، الإسـتقرار الإقتصـادي الكلي، الصحة والتعليم الأساسي)

- معززات الكفاءة (التعليم العالي والتدريب، كفـاءة أسـواق السـلع، كفـاءة أسواق العمل، مـدى تعقـد الأسـواق الماليـة، الإسـتعداد الـتقني وحجـم السـوق) الإبتكار والعوامل المعقدة.

3- 3: نحو مناخ ملائم لتطوير والإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية[1] :

في ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للإستثمار الأجنبي المباشرومدى قدرته على المساهمة في تطوير بيئة الأعمال للعديد من الدول المضيفة ، يمكننا استعراض مجموعة من المحاور المؤدية إلى تطوير والاستفادة من تدفق الاستثمارالأجنبي المباشر إلى إقتصاد الدول العربية .

أ: تحسين مناخ الاستثما ر : من خلال

الاستمرار في إنجاز مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على ما تحقق من نتائج ايجابية لهذا البرنامج ، مع التدعيم المتواصل لها ، ويستدعي هذا المحور الإشارة إلى مجموعة من المتطلبات يتمثل أهمها في الآتي:

- تدعم مسيرة تحرير الا قتصاد القومي من كافة الاختلالات الهيكلية ، فضلاً عن تحريره من كافة القيود والإجراءات والقرارات الإدارية التي لا تستدعيها اعتبارات اقتصادية.

- استكمال برنامج الخصخصة.

-استكمال مشروعات إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية.

- تطوير قطاع الاتصالات بتوفير الأدوات والأساليب التقنية الحديثة في هذا القطاع.

- استقرار السياسات الاقتصادية والعمل على انجاز عمليات التوازن في متغيرات النشاط الاقتصادي الأساسية سواء في الموازنة العامة للدولة أو في ميزان المدفوعات.

- دعم وتطوير سوق الأوراق المالية ، وتوفير كافة الوسائل الحديثة اللازمة لذلك .

ب :الصياغة المرشدة لنظام حوافز الاستثمار ، بحيث يكون هناك أفضليات محددة في هذ ا الخصوص:

ويعني هذا المحور إتباع سياسة انتقائية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بحيث تعطي الحوافز بشكل أكبر للأنشطة التي ترغب الدولة في اجتذاب الاستثمار

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، نحو مناخ ملائم لتطوير والإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشرإلى الإقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ص23-25.

الأجنبي إليها ، ويستدعي ذلك مجموعة من المتطلبات التي يتعين توفيرها ، وتشمل الأتي:

-ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات المطلوب توجيه الاستثمارات إليها.

- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة التي تنتج بغرض التصدير مقارنة بتلك الموجهة أساساً للسوق المحلي.

- منح معاملة تفضيلية للاستثمار في الأنشطة التي تتصف بارتفاع علاقاتها التشابكية الأمامية والخلفية.

- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج لتأهيل وتدريب العمالة المحلية بما يمكن من رفع إنتاجيتها ، وكذلك القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة مع هذه الاستثمارات.

- منح أفضلية في الأنشطة ذات الفنون الإنتاجية المكثفة للعمل بما يؤدي إلى تخفيض البطالة.

- منح أفضلية للأنشطة التي تعمل على استخدام المواد الخام المتوفرة محليا.

ج :تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويستدعي هذا المحور اتخاذ الإجراءات التالية:

-إعطاء المزيد من الاهتمام بكافة الجوانب التنظيمية محل التعامل مع الاستثمارالأجنبي المباشر ، بما يمكن من القضاء على كافة أشكال الروتين والتعقيدات الإدارية ، ومن ثم الحد من مشكلة البيروقراطية التي كثيراً ما يشكو منها المستثمرون سواء المحليين أو الأجانب.

-إعداد كوادر من الإ داريين والفنيين والمتخصصين في تقديم كافة أنواع النصح والتوجيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-وضوح وتسهيل الإجراءات القانونية محل التعامل مع تلك الاستثمارات ، وهوما يستدعي عدم الخوض في أية تعقيدات من شأنها عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين الأجانب.

-الاعتماد على التقنية الحديثة لتزويد المستثمرين الأجانب بأية معلومات وبيانات عن مختلف القطاعات الاقتصادية بما تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار.

د: تحقيق الاستقرار في البيئة المحلية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر:
ويتطلب هذا المحور ضرورة الإهتمام بما يلي :

- تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية التي يتم في إطارها ممارسة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية ، بحيث يكون هذا الاستقرارقوياً مشجعاً على التقدم بكل أبعاده ولعل في استقرار البيئة السياسية وتوفيرالحريات ووضوح واستقرار الحقوق والواجبات ما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشار إليها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن استقرارالبيئة الاجتماعية سيساهم في تنامي الإدراك بأهمية مردود عمليات الاستثمارالأجنبي المباشر على كافة أفراد المجتمع ، الأمر الذي سيطور حتماً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

-تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام ، هذا إلى جانب ما يختص منها بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- د راسة دمج قوانين الاستثمار فى قانون موحد للاستثمار يحتوى على كل من قانون الشركات وقانون حوافز وضمانات الاستثمار وقانون التجارة وغيرها من القوانين ذات الصلة بانشاء وعمل وتصفية الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية.

حيث أن التنظيم الجيد والاجراءات المبسطة والمعلنة تقضى على انتشار الأنشطة غير الرسمية،وتشجع الاستثمارات الأجنبية كما أكدته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال والتى أفادت بأن تعقيد الاجراءات وعشوائية اللوائح التنفيذية وتفشى الفساد وضعف تنفيذ العقود يعد من أهم العوامل التى تؤثر على القرار الاستثماري في الدول النامية.

الخاتمة:

لقد برهنت الزيادة المطردة في أحجام الإستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الإستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية، نظرا لعدم إكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها، كما يعتبر أحد العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في مجال الصناعة بالدول النامية التي تحسن التعامل معه.

ولكن، من اجل إيجاد بيئة ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر تظل هنالك العديد من أجندة السياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي، فمن الأهمية بمكان تشجيع الإستثمار النشط أيضا لجعل الدول العربية جاذبة بما فيه الكفاية للإستثمار الأجنبي المباشر، ويتضمن التشجيع الفعال تكوين صورة ذهنية جيدة عن الإستثمار بالدول العربية وخلق فرص إستثمارية مستمرة، بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرارات الإستثمارية.

ولقد سمحت لنا هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية :

- إن نصيب الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية ضئيل مقارنة بدول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ويعود ذلك إلى موجة الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول في الأعوام الأخيرة.

- إن بروز مؤسسات ودول مسيطرة، ما هو إلا نتاج البحث المتواصل من أجل إكتساب عنصر أو عناصر التفرد التي بإمكانها تحقيق الميزة التنافسية الصناعية.

- إن الكثير من الدول العربية تمتلك إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الإستراتيجيات المسطرة، واعتقادها الخاطئ بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي.

- يمكن للدول العربية أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها، وهذا من خلال إنتهاجها للمسار السليم، إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي لمؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي بالدول النامية المضيفة، وذلك من خلال إعتماد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا البلد على ما تمتلكه من خبرات في مجال نشاطها، ومن هنا يمكن للمؤسسات الوطنية الإستفادة عن طريق عملية الإحتكاك والتقليد.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية

للدول النامية المضيفة في السوق الدولية، وذلك من خلال نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في العديد من مناطق العالم، بالإضافة إلى ذلك نجد أن وجود المنافسة بين المؤسسات المحلية بالبلد المضيف ونظيراتها من الشركات الأجنبية المستثمرة يعتبر عاملا هاما في تحسين وإدخال الفعالية على منتجات المؤسسة المحلية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

2- عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989 .

3- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة ،مصر،2003.

4- فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 1998.

5- فارس فضيل، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الإقتصادية ؟ و إلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية ؟ ، الجزائر، 2004.

6- المؤسسة العربية لضمان الإستثماروائتمان الصادرات، نحو بيئة جاذبة للإستثمار في الدول العربية،العدد الفصلي الثالث 2010.

7- براكاش لونجاني و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ، التمويل و التنمية، يونيه 2001.

8-بلقاسم العباس، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،المعهد العربي للتخطيط،يوليو2009 .

9-حسين عبد المطلب الأسرج، نحو مناخ ملائم لتطوير والإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشرإلى الإقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة المصرية.

10- منظمة الخليج للإستثمارت الصناعية، آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون، التعاون الصناعي، العدد 86 ، 2001 .

11- خليل حمداني، ورقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تونس، 1998.

12- فيدون نيكولايدس، سياسات الإستثمار في إقتصاد عالمي متكامل،http://ipackacst/ipac/ipoc.exe.

المراجع باللغة الأجنبية :

1- Bernard Bellon et Ridha Gouia, investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, Economica, Paris, 1998.

2- Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et firmes multi-nationales, conomica, Paris, 1984.

3- Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international. Edition Armand colin .paris.1996.

4- Michel Delapierre et Christian Milelli, Firmes multinationales : des entreprises au cœur d'industries mondialisées, Vuibert, Paris, 1995.

5- M.Porter, l'avantage concurrentiel des nations, inter-éditions, Paris, 1993.

6- O.C.D.E, définitions des référence détallé des investissements internationaux, Paris, 1983.
7- Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, économie internationale, 10e édition, Economica, Paris, 1996.
8- Unctad, World investment report 1994: Transnational corporations, Employment and the work place.
9-unctad world , investment report 2013.
10-world economic forum , the global competitiveness report 2013-2014 .